Website: www.uoajournal.com E-mail: info@uoajournal.com



#### The Economic War Between USA and China and Future Scenarios

Islam Mohamed Mahmoud\*, Marwan Waheed Abdel Hamid Department of Banking and Financial Sciences, Al-Maaref University College, Anbar, Iraq \* islambekhet84@oua.edu.iq

#### **ABSTRACT:**

With the expansion of foreign trade and the burning of competition between countries, the value of currencies began to play an effective and effective role in the global economy, as some countries resorted to reducing the exchange rates of their currencies against the currencies of other countries in order to make their exports more competitive, and the manifestations of the conflict between America and China over the prices of Exchange their currencies, as America accuses China of interfering in exchange and evaluating the yuan under its real value. While the Chinese view the expansionary and extremist monetary policies of the Federal Reserve as an act of currency manipulation, some fear that this conflict will develop into a competitive reduction race that could cause global trade shrinkage and stagnation, and undermine confidence internationally in the international monetary system, which It causes a global financial and economic crisis with a profound negative impact on the entire global economy and the developing economies in particular, which some believe will be the biggest loser of that conflict. The relationship between Washington and Beijing is currently witnessing a wave of political and strategic escalation, especially from the American side, and despite this this the escalation is not new from its predecessors during the past period. But in terms of form, it may be the most severe, but it will not reach the war. Both countries need each other, whereas as much as there are tensions and fundamental differences, it is matched by the existence of common interests.

Keywords: Economic War; Devaluation; Currency Wars; China; USA.







# الحرب الاقتصادية بين أمريكا والصين والسيناريوهات المستقبلية

م.م. اسلام محمد محمود ، م.م. مروان وحيد عبد الحميد قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية المعارف الجامعة، الانبار، العراق \* islambekhet84@oua.edu.iq

#### ملخص البحث

مع توسع التجارة الخارجية واشتعال المنافسة بين الدول بدأت قيمة العملات تلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً في الاقتصاد العالمي، حيث لجأت بعض الدول الل تخفيض أسعار صرف عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى بغرض جعل صادراتها اكثر تنافسية، وقد اتسعت في الآونة الأخيرة مظاهر الصراع بين امريكا والصين حول أسعار صرف عملتيهها حيث تتهم امريكا الصين بتدخلها في الصرف وتقييمها لليوان بأقل من قيمته الحقيقية، في حين ينظر الصينيون الى السياسات النقدية التوسعية والمتطرفة للاحتياطي الاتحادي على أنها عمل من اعهال التلاعب بالعملة، ويتخوف البعض من إمكانية ان يتطور هذا الصراع الى سباق التخفيض التنافسي وهو ما يمكن ان يتسبب في انكهاش التجارة العالمية والركود، وزعزعة الثقة دولياً في النظام النقدي الدولي مما يسبب ازمة مالية واقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي عميق على الاقتصاد العالمي برمته والاقتصادات النامية بشكل خاص، والتي يرى البعض انها ستكون الخاسر الأكبر من ذلك الصراع، وتشهد العلاقة بين واشنطن وبكين حالياً موجة من التصعيد السياسي والاستراتيجي خاصة من الجانب الامريكي وعلى الرغم من ذلك فان هذا التصعيد ليس بجديد عن سابقاته خلال الفترة المنصرمة الماضية، لكن من حيث الشكل قد يكون الاكثر حدة لكنه لن يصل الى الحرب فكلا الدولتين تعاجان الى بعضها، حيث بقدر وجود التوترات والخلافات الجوهرية فانه يقابلها وجود مصالح مشتركة.

الكلمات المفتاحية: الحرب الاقتصادية، تخفيض قيمة العملة، حروب العملة، الصين، أمريكا.





#### المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي المعاصر والنظام النقدي الدولي تحولات جوهرية عميقة تجلت بسلسة من المظاهر ابرزها، فك ارتباط الدولار بالذهب عام 1971 كتعبير عن ازمة الاقتصاد الأمريكي التي رافقت ادائه منذ عقد الستينيات من القرن الماضي نتيجة تنامي عجزه المزدوج المتمثل في عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة (دانيالز،2012، 116)، وذلك بسبب الانفاق الهائل الذي كانت ولازالت تموله الولايات المتحدة بطبع المزيد من مليارات الدولارات دون غطاء حقيقي في اطار ما يسمى بسياسة التيسير الكمي (QE)، مستفيدة من وضع الدولار كعملة مهيمنة على نظام النقد الدولي والتي تعد احدى وسائل الحرب الاقتصادية. وكذلك قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي والذي اصبحت عملته الموحدة (اليورو) تمثل ثاني أكبر العملات نصيباً من اجمالي الاحتياطيات العالمية وتمثل تهديدا كبيرا لمكانة الدولار المهيمن على النظام النقدي الدولي اضافة الى الازمة الاقتصادية والمالية العالمية عام 2008 والتي بدأت بالاقتصاد الامريكي وسرعان ما انتشرت في معظم الاقتصادات الاوروبية وكذلك الاقتصادات المرتبطة بهاذين الاقتصادين بصورة مباشرة، وبكافة الاقتصادات الاخرى بصورة غير مباشرة.

وشهدت الساحة الاقتصادية العالمية ظهور اقتصادات ناشئة او ناهضة عملاقة مثل الاقتصاد الصيني والمروسي والمندي والكوري والبرازيلي، والتي اصبح بعضها ينافس الاقتصادات المتقدمة والبعض الآخر أكثر تنافسية منها خاصة الاقتصاد الصيني الذي يمثل ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي، واكبر اقتصاد يدير فائض تجاري مع الولايات المتحدة، واكبر دائن فضلا عن قيام بعقد عدد من اتفاقيات مبادلة العملة مع عدد من الدول سعيا لتجاوز الدولار في مبادلاتها الثنائية، فضلا عن مساعيها الحثيثة لتدويل الرنميني (Murphy 2009، 12-13)، ودعواتها المتكررة لإصلاح النظام النقدي الدولي بالتنسيق مع بعض دول منطقة اليورو خاصة فرنسا.



هذه العوامل وغيرها اصبحت تهدد وبقوة سيطرة الاقتصاد الامريكي على النظام الاقتصادي العالمي وهيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي، مما يوحي حسب رأي بعض المحللين بانهيار النظام النقدي الدولي الحالي وانبثاق نظام اقتصادي ونقدي عالمي جديد في المستقبل المنظور (ضمد، 2012، 5).

## أهمية ومشكلة البحث:

قامت امريكا بشأن ما يسمى (الحرب الاقتصادية) كمحاولة منها لتجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية ولأنعاش اقتصادها، وتعزيز تنافسيتها، متهمة غيرها بالبدء بهذه التنافس وخاصة الصين، ورغم أن تاريخها الاقتصادي القريب كما يرى بعض المحللين يؤكد استخدامها لسياسة تخفيض سعر الصرف وهي جوهر الحرب الاقتصادية لتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية على حساب الدول الأخرى، فضلا عن قيامها سابقا بفك ارتباطه بالذهب رغم التزامها بذلك وفق اتفاقية بريتون وودز (ضمد، 2012، 6).

ورغم ان البعض يرجع تاريخ الحرب الاقتصادية الى ازمة الكساد العظيم ( 1929\_1931) كسبب ونتيجة لهذه الأزمة، فان البعض يؤكد ان هذا المصطلح ظهر لأول مرة على لسان وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010، نتيجة الصراع الدائر بين أكبر اقتصادين في العالم (الاقتصاد الامريكي ونظيره الصيني). فمن وجهة نظر السياسة الصينين فان السياسات النقدية التوسعية والمتطرفة للاحتياطي الاتحادي والتي تهدف الى خفض قيمة الدولار بهدف زيادة تنافسية الصادرات الامريكية، هي عمل من الاعمال التلاعب بالعملة (جلال، 2014). وفي هذا السيناريو الخطير للتنافس الاقتصادي والتي يمكن ان ينتهي بها المطاف الى حمائية تجارية، فإن مواقف طرفيها تبدو متعارضة، فبينها تطالب الولايات المتحدة بتعويم الرنمينبي (اليوان)، فان الصين تطالب بإعادة التفاوض على وضع الدولار كعملة دولية رئيسية وانشاء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا وتنسيقا تطالب بإعادة التفاوض على وضع الدولار كعملة دولية رئيسية وانشاء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا وتنسيقا

## فرضية البحث:

يفترض البحث ان الحرب الاقتصادية لها تأثيرات متباينة في النظام النقدي الدولي والدول النامية.



## منهجية وهيكلية البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي الوصفي وسعياً لتحقيق الاهداف المتوخاة من هذا البحث تم تقسيمه الى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الاول: مظاهر الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين وموقف الاتحاد الأوربي. المحور الثاني: الافاق المستقبلية للدولار في نظام النقد الدولي في ظل صراع الحرب الاقتصادية. المحور الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتنافس الاقتصادي بين أمريكا والصين.

المحور الأول: الحرب الاقتصادية بين امريكا والصين وموقف الاتحاد الأوربي يتناول هذا المحور مفهوم الحرب الاقتصادية وأدواتها ومظاهرها بين امريكا والصين.

# أولاً: المفهوم

يقصد بالحرب الاقتصادية اعتباد دولة ما على قوتها الاقتصادية لتعزيز قوتها التنافسية وتقليص قوة تنافسية الدول الاخرى ومن ثم تقليص حجم ثروتها، وذلك بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي (الفوركس) ليعد شكلا من اشكال الحرب الاقتصادية الباردة (جلال، 2010، 13)، (الفقيه، 2011، 11)، (بن غيث، 2011، 33)، كذلك يعرفها آخرون بأنها لا تعدو كونها تخفيض تنافسي لأسعار صرف عملات الدول الفعالة في الاقتصاد الدولي لتحقيق مكاسب محتملة على حساب بعضها البعض (ضمد، 2012، 8)، من هنا أطلق البعض على هذه الظاهرة "سياسة افقار الغير (كريانين، 2010، 348)، وترى (أليس روز) خبيرة العملات بمجموعة جي بي مورغان لإدارة الاصول " ان الحرب الاقتصادية سببها تحديد قيمة العملة بعيدا عن قواعد السوق (محمود، 2013، 13)، كما وصفها الصحافي الصيني لوشياو بو بانها حرب بدون دخان (Murphy)، كما تعرف ايضاً بحروب العملة.



# ثانيًا: الأدوات:

تمتلك الحكومات ومصارفها المركزية وسائل متعددة يمكنها من خلالها التدخل لتخفيض اسعار صرف عملتها الوطنية مقابل عملات الدول الاخرى خاصة العملات الرئيسية ويمكن تقسيمها الى:

## 1. تدخلات مباشرة واهمها (جلال، 2010، 14):

- قيام البنك المركزي بشراء العملة المحلية وبيع العملة الأجنبي.
- قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، ومن ثم انخفاض الطلب على العملة المحلية نتيجة انخفاض العائد عليها مما يؤدي الى انخفاضها فيها يعرف بسياسة التيسير الانتهائي (Credit Easing) الا ان هذا الاجراء محكوم ايضا بحالة الاقتصاد القائم واولوياته.

## 2. تدخلات غير مباشرة واهمها (بن غيث، 2011، 93):

- زيادة المعروض النقدي من العملة المحلية في النظام المصرفي فيها يعرف بسياسة التيسير الكمي (Quantitative Easing)، وقد استخدمت هذه السياسة على نطاق واسع ابان الازمة المالية الاخيرة، خاصة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي فبعد الازمة الاخيرة قام البنك بضخ مبلغ كبير من الدولارات للسوق فيها عرف بالجولة الثانية من التيسير الكمي بلغت (60) مليار دولار.
- ضبط حركة رؤوس الاموال (capital control) وذلك بفرض قيود على حجم تحويلات النقدية، او تحويلات العملة المسموح بها (Exchange control)، او فرض ضريبة على معاملات تحويل (Exchange control). وعادة ما تلجأ الحكومات الى انتهاج سياسة التيسير الكمي كأجراء اخير بعد استنفاد كل خيارات السياسة النقدية (بن غيث، 2011، 93).

# ثالثًا: مظاهر الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين:

اتسعت في الآونة الاخيرة مظاهر الصراع بين امريكا والصين حول اسعار صرف عمليتيها والسياسات المتخذة بشأنها، اذ تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تقوم بتخفيض قيمة اليوان مقابل الدولار الامريكي بوسائل متعددة، سواء من خلال قيامها بشراء العملات الأجنبية (وفي مقدمتها الدولار) مما تسبب في زيادة



عرض اليوان الصيني ومن ثم انخفاض سعر اليوان مقابل الدولار، او من خلال تدخل المؤسسات المالية والنقدية الصينية باتخاذ التدابير التي تحول دون ارتفاع قيمة اليوان رغم زيادة فائض الميزان التجاري الصيني، الذي يفترض ان يقترن بارتفاع قيمة اليوان وتطالبها بتعويم اليوان (العبود، www.aliraqi.org)، في حين ينظر الصينيون الى السياسة النقدية الأميركية باعتبارها عمل من اعهال التلاعب بالعملة، ويطالبون بإعادة التفاوض على وضع الدولار كعملة دولية رئيسية وانشاء نظام سعر صرف دولي أكثر استقرار وتنسيقاً (2011 ، Miguel).

وتدعي الولايات المتحدة ان زيادة عجزها التجاري مقابل زيادة الفائض الصيني يرجع لانخفاض قيمة اليوان بفعل السياسات الصينية، مما اكسب الصادرات الصينية ميزة تنافسية مقابل شركائها بالتجارة واهمهم الولايات المتحدة، فيها يعرب الصينيون عن نخاوفهم بشأن السياسة المالية التوسعية لإدارة اوباما وتبعات التمويل بالعجز الذي تنتهجه الولايات المتحدة في اعقاب الازمة المالية العالمية (2009، 2009)، (مين شين بيه، 2010)، وقد حاولت الولايات المتحدة الضغط على الصين بشتى الوسائل، لرفع قيمة اليوان لكن الصين لم تخضع لتلك الضغوطات معتبرة ان ضعف اليوان يساهم في زيادة صادراتها التي غزت العالم، والتي تشكل عصب الاقتصاد الصيني نظرا لا نتاجها سياسة النمو القائم على التصدير (عادل، jefl.kcorp.net).

1- دعوات الصين المتكررة لإصلاح النظام النقدي الدولي الحالي والتخلص من هيمنة الدولار، حيث يتذمر المسؤولون الصينيون من الامتياز الباهظ الذي تملكه الولايات المتحدة بإصدار العملة الدولية الرئيسية، مشيرين الى عدم الاستقرار المصاحب لهذا الوضع. ويقترحون، كها كان الحال في اواخر الستينيات مع الفرنسين، زيادة استخدام حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي (SDR) وهي شبع عملة تستخدم بواسطة صندوق النقد الدولي، يكون استخدامها كعملة احتياط عالمية (Miguel)، عذرا وقد نشر محافظ البنك المركزي الصيني ثلاثة مقالات تدعوا الى اصلاح النظام المالي العالمي، محذرا



الولايات المتحدة بشأن سياساتها النقدية والمالية التوسعية، ومطالبا بالأشراف عن قرب على تلك البلدان التي تصدر عملات احتياط (Murphy، 2009، 4).

2- تحرك الصين باتجاه تنويع الاحتياطي، استطاع الصينيون مقاومة السياسة النقدية الامريكية التوسعية بفضل ما تراكم لديها من احتياط دولاري ضخم يبلغ (2.85) تريليون دولار، فمع هذا المبلغ الضخم من الاحتياطات، وما يقارب (65٪) منها مقوما بالدولار الامريكي – اكتسبت الصين حماية استقلالية وقدرة اعلى للتصدي لأي هجوم مضاربة يأتي من المؤسسات المالية التي تعمل انطلاقا من وول ستريت. لهذا رغم محاولات الولايات المتحدة من خلال آليات " الحرب الاقتصادية " (اي التيسير الكمي) تخفيض قيمة الدولار ورفع قيمة الرنمينبي، فإن الصين قادرة على المقاومة بفضل ما لديها من احتياطي دولاري (Miguel، 2011، 8)، وللمزيد من التنويع، صرح نائب محافظ البنك المركزي ورئيس ادارة النقد الأجنى الصيني بأن الصين فد غززت احتياطاتها الذهبية لتبلغ (1054) طناً، مما جعل الصين خامس أكبر دولة في العالم امتلاكا للذهب (الصين اليومية، 11/ 5/ 2009)، كما افيد ايضا بان مكتب الاحتياطي للدولة يخطط لشراء الالمنيوم، والنحاس، والزنك، والرصاص (Murphy، 2009، 7-8). كما ان الصين كانت مستعدة لشراء ما يصل الى (50) بليون من السندات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وهذه السندات سنكون مقومة بحقوق السحب الخاصة (SDRs)، وقد دقت اجراس الإنذار عندما اظهرت وزارة الخزانة الامريكية بان بكين تمتلك 763.5 بليون دولار من السندات الامريكية نزولا من (767.9) بليون دولار خلال شهر واحد، وهو اول اقتطاع في موجوداتها الاجمالية منذ فبراير عام 2008 (Murphy) 2008، 8). ويرى البعض ان الصين بامتلاكها هذه الاحتياطات الهائلة من الدولارات الامريكية قد حققت توازن رعب اقتصادي بينها وبين الولايات المتحدة، اذ تستطيع في حالة ضخها هذا الرصيد الهائل من احتياطاتها الدولارية في الاسواق العالمية الاطاحة بعرش الدولار المهتز اصلا، الامر الذي قد يعجل بنهاية هيمنته على النظام النقدي الدولي، ولهذا لم تستطيع الإدارة الامريكية



من الناحية الواقعية عمل شيء ملموس في إطار الحرب الاقتصادية مع الصين رغم تهديدها المستمر بفرض عقوبات اقتصادية ورسوم جمركية على السلع الصينية (ضمد، 2012، 7).

وعلى الرغم من ان اي تنوع في احتياطاتها في المدى القصير الى المتوسط فان الحكومة الصينية لديها لجوء قليل في مواصلة الاستثمار في سندات الخزانة نظرا لعدم وجود اسواق مالية اخرى عميقة بها يكفي ولديها السيولة بها يكفي للتعامل مع الاستثمارات الصينية الضخمة (Murphy، 2009، 8).

5- مساعي الصين لتدويل الريمنبي، حيث يبحث صناع القرار الصينيين في كيفية تمكن اليورو ان يصبح عمله دولي في اقل من عقد وانهم في محاكاة هذا المسار الناجح مع الرنمينبي (Miguel)، 10، 2011، ومنذ أواخر عام 2008 اتخذت الصين خطوات لتدويل اليوان الريمنبي، بها في ذلك توسع في استخدامه في التسويات عبر الحدود والتجارة الدولية وعقد سلسلة من الاتفاقيات المربحة التبادل العملات (2011، 2010).

وعلى خليفة الازمة المالية العالمية، بدأت الصين هملة متعددة المراحل لزيادة الاستخدام الرنمينبي في التجارة الدولية ، كما كشف احد المسؤولين الصينيين، ان الدروس المستفادة من عملية تدويل اليورو توفر نموذجا جديدا عن كيفية تطوير هذه الاستراتيجية بنجاح، كما بدأ مجلس الدولة في خطوة كبيرة نحو تطوير سوق العملات الخارجي ودعم تدويل الرنمينبي بالسماح بتسجيل المؤسسات المالية في هونغ كونغ لا صدار سندات مقومة الرنمينبي، كما أجرى بنك الصين الشعبي مناقشات مع سنغافورة وذلك لا نشاء المركز الثاني لتجارة الرنمينبي بالخارج (Miguel ، 2011 ، 11-21).

وفي يناير 2011 اعلنت الصين مبادرات فردية كبيرة لتدويل الرنمينبي وتم الساح للشركات الصينية بنقل الرنمينبي خارج الصين لأجل الاستثار بالخارج كذلك الساح للبنوك الصينية بالتوسع في قروض الرنمينبي لهذا الغرض، واي ارباح من هذه الاستثارات يمكن اعادتها الى الرنمينبي (Dadush، 2011، 103)، ومقارنة بالسرعة السابقة التي صعد بها فجأة الدولار الامريكي كعملة مهيمنة عالميا بعد 1913،



يتوقع البعض ان تدويل الرنمينبي كما يمكن ان يكون بنفس السرعة تماما، وهناك شعور عام متفائل بين النخب المالية الصينية عن المستقبل الرنمينبي في النظام النقدي الدولي (IMS).

4- قيام الصين بتوقيع عدد من اتفاقيات مبادلة العملة، في تحدي واضح لهيمنة الدولار، بدأت الصين جهودها بعقد عدد من اتفاقيات مبادلة العملة الثنائية في 2008 مع كوريا الجنوبية، ماليزيا، بيلاروس، اندونيسيا، الارجنتين، ايسلندا، وسنغافورا، وذلك لإلغاء الدولار من معاملات التجارة الثنائية، وفي يناير 2009 وقعت اتفاقيات مماثلة إضافية مع هونغ كونغ، ومع نيوزيلاند واوزبكستان في ابريل يناير 2009 ومع روسيا في يونيو 2011، كما ان الصين تناقش استخدام العملات المحلية لتسوية التجارة مع البرازيل حيث توصلوا الى تفاهم مبدئي لإلغاء الدولار تدريجيا في التجارة الثنائية (Dadush، 1010، وم ين بكين وموسكل مماثل هناك اتفاق للتحرك باتجاه تسوية التجارة البينية بعملة كل منها قد تم التوصيل اليه بين بكين وموسكو (Murphy، 2009، 11).

ومنذ قمة مجموعة العشرين في نوفمبر عام 2008، وقع بنك الصين الشعبي (PBOC) اتفاقيات مبادلة عملة ثنائية بأجمالي (650) بليون RMB (950 بليون دولار)، وفي عام 2011 قدرت اتفاقيات المبادلة (829) بليون RMB حوالي (130) بليون دولار (Dadush) بليون وطبقا لبعض المحللين فأن أحد الاهداف الرئيسية للصين من بدء الاتفاقيات مبادلة عملتها اضافة الى تجاوز الدولار، هو تشجع التعاون المالي الاقليمي وتعزيز قدرة الصين على توفير السيولة المساعدة للأخرين (Murphy، 2009، والمين على توفير السيولة المساعدة للأخرين (الصينيون الى مقايضات العملة على انها طريقة جيدة لتنويع احتياطيات الصين الدولارية الضخمة، فإن لبعض المراقبين الأجانب، وأن المقايضات هي دليل آخر على ان "الصينين في مسار لا بأس فيه تجاه تحدى الدولار (Murphy، 2009، 14)، ومع ذلك ارجع البعض ال اتفاقيات مقايضة العملات ترجع في جزء منها، لأسباب سياسية (Dadush) ومع ذلك ارجع (2010، 20)، حيث المبررات تظهر الله وضوحا وان الدوافع الجيوسياسية للصين تظهر جلياً (Murphy، 2009، 18) وهنا تتجلى خطورة هذا الصراع.



5- موقف الاتحاد الاوروبي من الصراع الامريكي الصيني، حيث تحتاج الصين ايجاد تحالفات في مساعيها لا صلاح النظام النقدي الدولي والتخلص من هيمنة الدولار الامريكي، وأفضل حليف سيكون الاتحاد الأوربي (EU)، وهذا هو السبب الذي جعل الصين تتطلع الى اوروبا لتساعدها في ادراج اصلاح النظام النقدي الدولي (IMS) على جدول اعال قمة مجموعة العشرين (G20)، ويعول بعض المسؤولين الصينين بشكل خاص على التعاون الفرنسي في هذا الصدد باعتقادهم إن الفرنسين متحمسين للابتعاد عن معيار الدولار المرن الحالي (Hus) 12011-10).

ويدرك الصينيون ان الخبرة الاوربية في المفاوضات المتعددة الاطراف هي اساس معرفي جيد لدفع اصلاح النظام النقدي الذي يتسم بهيمنة الدولار قدما، وقد أكد أحد الباحثين في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتهاعية (CASS)، انه ولعدة سنوات كان احد العاملين بالبنك المركزي الايطالي يتحدث كثيرا عن حقوق السحب الخاصة مع الباحثين في الاكاديمية، وقد اجرى مؤخرا اتصالا مع البنك المركزي الصيني لشرح الاقتراح، كها ان روبرت منديل الذي كانت له مساهمة مؤثرة في خلق اليورو قد اوصى الصين بإصلاح نظام النقد الدولى ( 2011، 13).

وقد شجع نجاح اليورو وخبرة الاوربيين ودرايتهم بالتعددية النقدية صناع القرار بالصين ليطالبوا الاوربيون ليذهبوا ابعد من ذلك والبدء بتعاون نشط مع الصين في الجهود المبذولة لأنشاء نظام اقتصادي أكثر توازن وعدالة، ذلك على الاقل سيشكل ضغطا على الولايات المتحدة لتكون أكثر حذرا مع سياساتها النقدية، وبوجه عام استجاب الاوربيون بحرارة لدعوات الصينيين من اجل انهاء معيار الدولار المرن (FDS)، ورغم ذلك عندما نشر (تشو تشو شياو تشوان) مقالة عن اصلاح النظام النقدي الدولي عام 2009، فان كل الاسواق الناشئة الاخرى والعديد من خبراء النظام النقدي الدولي قد اطرتهم الفكرة، الا ان رد الاوربيين كان باهتا، لهذا، وبالرغم من هذه المناوشات الدبلوماسية، فانه حتى عام 2010 كان دور اوروبا في اصلاح النظام النقدي الدولي مخيبا للآمال وذلك من جهة نظر النخب المالية في الصين، وتشير استطلاعات الراي ان الغالبية العظمي من الصينين يودون ان يروا



اوروبا أكثر استقلالا وحزما، وايضا أكثر في مساعدة الصين لإصلاح النظام النقدي الدولي (IMS) والتي يمكن ان تكون بمثابة توازن مضاد للولايات المتحدة، ويقول بعض المسئولين الصينيين ان الاوربيين يملكون حق النقض بسبب نظام التصويت، ولكن بترك نظام التصويت جانبا، فان الحقيقة هي ان صندوق النقد الدولي (IMF) تتحكم به الولايات المتحدة تماما، اما بالنسبة للأوروبيين، فهم يعينون المدير العام، لكن هذا فقط لحفظ ماء وجوههم، وهم بحاجة لبذل المزيد من الجهود لو أرادوا تغيير الواقع (15 ، 2011).

وعلى الرغم من ان الأوروبيين ككتلة موحدة لا يخرجون بموقف واضح تجاه دعوة الصين لا صلاح نظام النقد الدولي (IMS)، الا ان الحكومة لها نهج مختلف، ففي يوليو عام 2009 في اجتهاع مجموعة العشرين (G20) في ايطاليا، دعم الرئيس ساركوزي المحاولات الصينية لإصلاح معيار الدولار المرن بقوله (اننا لا نستطيع ان نلتصق بعملة وحيدة) وينبغي ان يتوافق عالم متعدد الاقطار سياسيا مع عالم متعدد العملات اقتصاديا، وبعد ستة أشهر من المنتدى في دافوس أعلن الرئيس الفرنسي " لا يمكن ان على حرية التجارة ونتساهل مع الاغراق النقدي" في اشارة واضحة الى سياسة التيسير الكمي التي تنتهجها الولايات المتحدة "، وبدا الفرنسيون معنيون بدفع اصلاح نظام النقد الدولي (IMS) على جدول اعهال قمة مجموعة العشرين، لانهم كانوا يعرفون ان بإمكانهم الاعتهاد على الدعم الصيني (Miguel).

الا انه وبالرغم من ان الاوربيين من خلال الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) وتعزيز اليورو قد اكتسبوا استقلال ذاتيا وتزودوا ببعض النقود بها يتعلق بالمظهر الثاني من النفوذ في شكل نشر الافكار عن البدائل الممكنة لمعيار الدولار المرن (FDS) وتشكيل جدول الاعهار لا صلاحه، فانهم لايزالون بعيدين عن تشكيل اي تأثير مهم في المظهر الاول حيث تقرر في الواقع قواعد اللعبة للنظام النقدي العالمي، والسبب الرئيسي لذلك انهم لا يملكون وحدة سياسية ليتجاوزوا المظهر الثاني وهذا بالتأكيد يمثل



عائقا في بناء دبلوماسيا نقدية اوربية موحدة تكون قادرة على موازنة النفوذ النقدي للولايات المتحدة (Miguel).

المحور الثانى: الآفاق المستقبلية للدولار في نظام النقد الدولى في ظل الحرب الاقتصادية على غرار ما حدث في نهاية الستينيات، عندما انهار نظام بيتيون وودز، وفي الثمانينات، عندما كانت العجوزات الثنائية من الولايات المتحدة تتصاعد، وفي الآونة الاخيرة (خاصة بعد " انهيار وول ستريت"، في 2008)، أصبح هناك نقاش متزايد بين علماء الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) بشأن ما إذا كانت هيمنة الدولار في النظام النقدي الدولي موضوع شك، والآن هناك متغيرات جديدة تجعل هذا النقاش مختلف، حيث في الماضي كان جيسكار ديستان وشارل ديجول يشكوان من "الامتياز الباهظ" الذي تملكه الولايات المتحدة بإصدار العملة الدولية الرئيسية، واليوم يوجد (تشوشياو تشوان) محافظ البنك المركزي الصيني و(هوجين تاو) رئيس الصين، واللذان يذكران انتقادات مماثلة، مشيرين الى عدم الاستقرار المصاحب لـ(معضلة تريفين) ويقترحان كما كان الحال في اواخر الستينيات مع الفرنسين زيادة استخدام حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي لتكون هي العملة الدولية بامتياز بدلا من الدولار الامريكي، ومع توحيد اليورو واصرار الصين على اصلاح النظام النقدي الدولي الحالي تواجه العملة الرئيسية للنظام النقدي الدولي الحالي تواجه العملة الرئيسية للنظام النقدي الدولي (الدولار) منافسة أكثر صرامة بشان العملة المهيمنة، ويقول موردخاي كريانين ان النمو المتسارع لبعض الاقتصادات الاخرى سيؤدي الى تغير ميزان القوى للنظام الاقتصادي العالمي وتحويله من احادي القطب (الولايات المتحدة) الى النظام متعدد الاقطاب تقوده آسيا وأوروبا والولايات المتحدة (كريانين، 2010، 37).

الا ان البعض يرى ان النقاش الدائر حاليا حول زوال هيمنة الدولار يبدو مبالغا فيه الى حد ما، وان الدعوات المطالبة بالبديل مازالت موجودة، لكنها لم تتجسد بعد، فبالرغم من ان الدولار لم يعد المرسى او المرجعية لربط كل العملات، الا انه يبقى عملة الاحتياط العالمية الرئيسية، والاساس لنصف العملات في العالم، وهو العملة



الرئيسية بالعالم، فهو يمثل (61٪) من حائزات الاحتياطي الرسمي (الجدول 1)، ويستخدم في (85٪) من معاملات الصرف الأجنبي، ويستخدم كعملة اختيار لما نسبته (45٪) من سندات الديوان الدولية، ويستخدم ايضا كفو لأكثر من نصف الصادرات العالمية وهذه ليست عميزة قليلة (Dadush).

وقد كان اسناد معظم المعاملات الدولية للدولار لا مفر منه عمليا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كان الناتج الاجمالي للولايات المتحدة يمثل نحو (50٪) من المخرجات العالمية، وعملتها هي العملة الوحيدة القابلة للتحويل عالميا، لكن الانتعاش اللاحق في اوروبا واليابان والذي تبعه نمو سريع في الاسواق الناشئة واهمها الصين، ادى الى تحول في التركيب الاقليمي في الناتج المحلي الإجمالي، وظهور عدد من العملات القابلة للتحول، وهنا يطرح التساؤل: الى متى سيضل الدولار مهيمنا على النظام النقدي الدولي في ظل ذلك الصراع الدائر في اطار الحرب الاقتصادية، ويرى بعض المحللين ان الوضع الدولي الحالي يظل مشابها لما كان قبل 30 الدائر في اطار الحرب الاقتصادية تفوقها " ويتأكد عاما، ومن ثم لاتزال الولايات المتحدة القوة العسكرية العظمى الوحيدة، وقوتها الاقتصادية تفوقها " ويتأكد ذلك بحقيقة ان حكومتها تسيطر على أكبر واغنى سوق من بين اسواق الاقتصاد العالمي، كما ان سمو شانها المللي يتأكد من خلال وضعها غير المهدد كمصدر للوسيط الذي لايزال مفضلا في اسواق الصرف والمعاملات الدولية (اي الدولار)، هذه العوامل الثلاثة معا تؤكد انها ستبقي احتكارها للنفوذ الى ان تبدأ وتتغير بقوة علية التصويت في النظام النقدي الدولي (2011)، هذه العوامل الثلاثة معا تؤكد انها ستبقي احتكارها للنفوذ الى ان تبدأ وتتغير بقوة عملية التصويت في النظام النقدي الدولي (2011)، 000 المناتورية (اي الدولية (اي النظام النقدي الدولي الدولية (اي الدولية (اي النظام النقدي الدولية (اي الدولية (اي النظام النقدي الدولية (اي النظام النقدي الدولية (اي الدولية (اي النظام النقدي الدولية (اي الدولية (اي الدولية (اي النظام النقدي الدولية (اي الدو

وقد اكتسبت الصين بعض الحلفاء في الآونة الاخيرة، وتعول بدعم واضح من دول البريك (BRIC) الاخرى: البرازيل، روسيا، والهند، وايضاً من قبل العديد من مجموعات ضهان الصادرات التابعة للأمم المتحدة (UN) مثل لجنة الخبراء والأنكاد، التي اعلنت جميعها ان النظام الحالي غير مستقر ومن ثم هناك حاجة ماسة لا يجاد حل متعدد الأطراف، والأكثر غرابة، ان تقييها مماثلا صدر حديثا عن صندوق النقد الدولي في 2010، والذي كان الى وقت قريب جدا لا يجرؤ على التشكيك في معيار (FDS) الدولار المرن (Aniguel).

ويرى البعض انه وباستبعاد المجال العسكري فان الولايات المتحدة في موقف أضعف نسبيا اليوم عنه في الثمانينات، ولكن ليس بالتأكيد بالأرقام المطلقة، فسوق الاستهلاك الامريكي لا يزال الاكبر جذبا للطلب في



العالم، ورغم ان الصين الان تصدر أكثر من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة، لكن لا تزال الولايات المتحدة سوق تصدير اكبر من منطقة اليورو، وفي مجال التمويل، فإن وول ستريت ليست المهيمنة بالتأكيد الآن كها كانت في الثهانينات، فالتكامل المالي في اوروبا قد قلل المسافات لكنها لاتزال المركز المالي الاكبر اهمية في العالم، والاهم من ذلك، انه لا يوجد سوق سندات مفرد يمكنه منافسة سوق سندات الخزانة الأمريكي، الا انه وحسب ما يرى بعض المحللين فان الولايات المتحدة تخسر على نحو متزايد موقعها القيادي في قيادة اقتصاد السوق العالمي وبالتالي النظام النقدي الدولي الذي يقاد اساسا بقوى السوق، وقد فتحت الازمة المالية الاخيرة التي بدأت في وول ستريت وما نجم عنها من حروب عملة الباب للمناقشات حول بدائل ممكنة أكثر تنسيقا وادارة، واهمها حقوق السحب الخاصة على ان يكون الريمنبي أحد مكوناتها، لاسيها بعد ان اقرت الفكرة لجنة تابعة للأمم المتحدة، وهي الفكرة التي سبق ان دعت اليها الصين وطالب بها عدد من خبراء الاقتصاد في العالم في ظل المخاوف المتعلقة بالدولار وبالاقتصاد الأمريكي (عادل، jef1.kcorp.net). وبطبيعة الحال لن تتخلى الولايات المتحدة عن منزلة الدولار المهيمن بسهولة مما يجعل الباب مفتوحا لمزيد من الصراعات والحروب الاقتصادية بين الاقتصادات الكبرى بالعالم والتي لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي عموما والاقتصادات النامية بوجه خاص.

# المحور الثالث: السيناريوهات المستقبلية للحرب الاقتصادي بين أمريكا والصين

يتناول هذا المحور السيناريوهات المستقبلية للحرب الاقتصادي بين أمريكا والصين حيث تشكل العلاقات الامريكية الصينية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، حيث تمتلك كل واحدة منها عناصر القوة في ذلك، فأمريكا تحاول الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، والصين بثقلها الاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد تسعى من أجل الوصول الى قمة النظام الدولي. وان شكل العلاقات الامريكية الصينية في قادم الايام سوف يحدد صورة وملامح النظام العالمي الجديد، حيث انها علاقات معقدة تتراوح بين التقارب والتصارع من حين لأخر بسبب اختلاف المصالح بينهها. (ابراهيم، 2016)



# 1- المصالح المشتركة:

حيث تنظر الولايات المتحدة الامريكية الى الصين نظرة الدولة الناهضة التي لها قوة ودور اقليمي وعالمي، كما ان الصين تنظر الى الولايات المتحدة الامريكية على انها القوة العظمي ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما انها يمكن ان تلعب دوراً مهماً بالنسبة للصين. لذلك فان الولايات المتحدة الامريكية ترى ان صعود الصين بات يهدد مصالحها وأمنها القومي كذلك فان الصين ترى ضرورة التوجه الى عالم متعدد الاقطاب لا توجد فيه هيمنة لدولة واحدة وهي أمريكا بل هناك توازن بين القوى المختلفة. كما ان الاهداف الصينية من وراء سياستها الخارجية تسعى ان تكون سوقاً موجهاً للعالم أو مصنع للعالم اضافة الى تحقيق درجة عالية من الصادرات التي تدر اباحاً عليها، حيث عملت على استغلال سوقها الاستراتيجي نحو الخارج، وتهدف من هذا التوسع رفع ناتج الفرد من الناتج الاجمالي القومي وتغيير هيكلها الاقتصادي لتكريس انفتاحها على الاقتصاد العالمي اضافة الى خلق نظام متعدد القوى ومناخ عالمي يتفق مع تطلعاتها. أما الاهداف الامريكية تجاه الصين تتأتى من مصالحها السياسية والاقتصادية والامنية بالقارة الاسيوية خاصة أن المنطقة غنية بالاستثهارات التجارية وكونها مورد اقتصادي مهم لما تتمتع به من ثروات طبيعية وقوة تسويقية. كما ان الاستراتيجية الصينية في الاساس تقوم على عامل الزمن ولا تتعجل في مزاحمة امريكا في ريادة العالم على اعتبار ان امريكا تتحمل العبء الاكبر في التصدي للمشكلات الدولية، الامر الذي استنزف قواها في ظل التقصير في مجال تنمية نظام عالمي أكثر تعاوناً وأكثر انسجاماً وتعميم النزاعات بدلاً من احتوائها أو اطفاء نيرانها.

# 1- تغيير المعادلة:

وفقاً للتطورات التي حدثت في العالم، فان الولايات المتحدة الامريكية لم ولن تقبل بتغيير المعادلة لصالح دولة غيرها لتكون القوة العظمى الاولى في المنطقة سواءً عسكرياً أو اقتصادياً، حيث تشهد العلاقة بين واشنطن وبكين حالياً موجة من التصعيد السياسي والاستراتيجي خاصة من الجانب الامريكي وعلى الرغم من ذلك فان هذا التصعيد ليس بجديد عن سابقاته خلال الفترة المنصرمة الماضية، لكن من حيث الشكل قد يكون



الاكثر حدة لكنه لن يصل الى الحرب فكلا الدولتين تحتاجان الى بعضها، حيث بقدر وجود التوترات والخلافات الجوهرية فانه يقابلها وجود مصالح مشتركة. لكن في نفس الوقت تحاول امريكا اتباع سياسة تصعيدية من خلال تطويق الصين على جميع المستويات للحد من قوة اقتصادها المتنامي، على الرغم من ان الصين حريصة على طمأنة العالم أن صعودها لا يهدف الى السيطرة. وان التدهور الذي تشهده العلاقات الامريكية – الصينية على خلفية جائحة فايروس كورونا المستجد والانتقادات والاتهامات المتبادلة بين مسؤولي البلدين بشأنها ومع اشتداد وتيرة الحرب التجارية بين البلدين والجدل المحموم حول الانفصال عن سلاسل التوريد الصينية ظهرت أزمة فايروس كورونا المستجد التي حسمت الجدل الى ضرورة خلق سلاسل تصنيع وتوريد خارج الصين وانه متى تنتهي أزمة انتشار الفيروس فتسرع الاقتصادات العالمية نحو تنويع سلاسل التوريد والتصنيع لكي لا تبقى معتمدة على الصين بشكل اساسي كها ان هناك عدة شركات امريكية بدأت المنويع سلاسل توريدها والاتجاه نحو فيتنام بدلاً من الصين. (فخري، 2020).

## النتائج:

- 1- تكتسب العلاقات الامريكية الصينية أهمية خاصة، حيث ان هذه العلاقة تمثل مرحلة انتقالية ستؤدي تفاعلاتها في النهاية الى تشكيل معالم النظام العالمي في هذا القرن (الواحد والعشرين) وهذا يرجع الى الوزن النسبي لكلا البلدين.
- 2- ان امريكا تعتبر حتى الان هي القوة العظمى الوحيدة بين مجموعة من القوى الكبرى، والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والعسكري المتنامي تسعى ان تكون قوة عظمى تلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في حركة التفاعلات الدولية.
- 3- تخوض امريكا والصين منافسة طويلة على الصدارة الاقتصادية، حيث ان النمو الاقتصادي للصين أسرع من النمو الاقتصادي الامريكي، وبالتالي فانه قد يجعل الصين تصل لمرحلة التكافؤ مع الولايات



المتحدة الامريكية وقد تحل محلها لتصبح القوة المهيمنة في النظام الدولي مع تزايد الناتج القومي الاجمالي وتضخم عدد سكانها.

- 4- ان ظاهرة صراع الحرب الاقتصادية تقودها الاقتصادات الكبرى في العالم بغرض تحقيق ميزة تنافسية لصادراتها على حساب شركائها بالتجارة العالمية.
- 5- من الطبيعي ان تقوم الاقتصادات الكبرى المتضررة برد مماثل او اتباع سياسات حماءيه متشددة وهو ما يؤدي حتما الى تهديد الاستقرار الاقتصادي العالمي برمته وذلك بشقية النقدي والحقيقي.
- 6- ستكون الدول النامية هي الخاسر الاكبر من ذلك الصراع خاصة تلك الدول التي لا تزال تربط عملتها بالدولار الامريكي الذي يعد القائد الأساسي لذلك الصراع.
- 7- ان معظم الدول وخاصة العربية منها تعتمد في ايراداتها بشكل اساسي على صادراتها من السلع الاولية المقومة بالدولار واهمها النفط وجزء منها على الاستثهارات الخارجية والمقوم معظمها ايضا بالدولار، فضلا عن ان الدولار الامريكي يشكل النسبة الاكبر من احتياطات تلك الدول، من هنا يتضح حجم الأثر الذي يتركه انخفاض قيمة الدولار الامريكي في أطار الحرب الاقتصادية على اقتصاديات تلك الدول.

## التوصيات:

استنادا الى اهم النتائج التي تم التوصيل اليها في هذا البحث يمكن الخروج ببعض التوصيات فيها يتعلق بها يجب على الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص القيام به للتقليل من تداعيات ذلك الصراع على اقتصاداتها من خلال ما يأتى:

1- على الدول النامية ان تفك ارتباط عملاتها بالدولار الامريكي وربطها بسلة من عملات اهم شركائها التجاريين، لتقليل مخاطر تقلبات اسعار الصرف.



- 2- تنويع احتياطاتها الأجنبية لتكون مكونة من ذات السلة اضافة الى الذهب وذلك لتقليل من آثار التقلبات في قيمة الدولار على اقتصاداتها.
  - 3- تنويع الاستثمارات من حيث العملات موضوع الاستثمار وكذلك جغرافتيها.
- 4- ضرورة التنسيق فيها بين الدول النامية وتوحيد مواقفها في كافة القضايا حتى يكون لها وزن نسبي كبير يؤخذ بعين الاعتبار في كافة المحافل الدولية بها يضمن قوة وفعالية التفاوض في كافة القضايا الدولية وان تكون شريك اساسي في تقرير السياسيات الاقتصادية المتعلقة بتلك القضايا.
- 5- يجب على الدول العربية اضافة الى ما سبق ان تشرع بشكل جاد ومسؤول بتنفيذ كل الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالتكامل الاقتصادي العربي والذي أصبح ضرورة حتمية املتها الظروف والاوضاع الاقتصادية العالمية المعاصرة، الامر الذي يمكنها من تقليص ارتباطها بالخارج ومن ثم تجنب تأثرها بتلك الاوضاع وما ينجم عنها من تبعات الى ادني حد ممكن وذلك من خلال قناتين رئيسيتين:
- أ. تنويع قاعدة الانتاج حيث يمكنها من خلال التكامل الاقتصادي القيام بالاستثهارات العربية البينية في كافة المجالات بها فيها المجال الصناعي والزراعي مستفيدة من وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها واتساع السوق وتميز موقعها الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم وبذلك يمكنها من خلال التجارة البينة المركنة الى قاعدة انتاجية عريضة تقليص اعتهادها على الخارج في توفير الكثير من المنتجات.
- ب. كذلك ومن خلال تنويع القاعدة الانتاجية يمكن للدول العربية ان تنوع هيكل صادراتها ومن ثم تقليل اعتهادها على الايرادات المتأنية من الموارد الطبيعية التي تعتمد بالأساس على الطلب الخارجي المتذبذب فضلا عن كونها موارد ناضبة.



### المراجع:

#### الكتب العربية:

- 1. دانياليز، جوزيف، وديفيد فانهور، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي (مترجم)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012.
  - 2. ستانليك، مقدمة في الاقتصاد الكلي (مترجم)، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1992.
  - 3. كربانين، موردخاي، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات (مترجم)، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2010.

### مقالات على شبكة المعلو مات الدولية:

- 4. ابراهيم، ايمان عبد الله عبد الخالق، أثر العلاقات الصينية الامريكية على النظام الدولي منذ عام 2001، رسالة ماجستير، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
- اقتصادیون، استثهارات العملة الواحدة خطر یهدد ثروات السعودیین في الخارج، الاقتصادیة الالکترونیة، العدد (http//www.aleqt.com) ، 2011).
- 6. بشير، شريق، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2004، متاح على الموقع الموقع. الالكتروني: www.aljazeera.net/knowledgegate.
- 7. بن غيث، ناصر، الحرب الاقتصادية باتت وشيكة، مجلة آفاق المستقبل، العدد (99)، يناير/ فبراير 2011، (www.ecssr.com).
- 8. جلال، محمد سعيد، القصة كاملة: صناعة الحرب الاقتصادية والدين الامريكي وطباعة الدولارات الامريكية المجانية، مارس 2013، (www.indexsignal.com).
  - 9. جلال، محمد، الحرب الاقتصادية وصراع البقاء، 2020، (www.ecpulse.com).
- 10. الحرب الاقتصادية تعمق الفجوة بين اقتصادات الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة سريعة النمو، (www.article.net).
  - 11. الحرب الاقتصادية تقوض نمو الاقتصاد العالمي، (www.masralarabia.com).
- w-) . 12 الحرب الاقتصادية عنوان المواجهة الجديدة بين النسر الامريكي والتنين الصيني، متاح على الموقع الالكتروني: (-www.w- ib.com).



- 13. زيدان، عصام، الحرب الاقتصادية كارثة على اقتصاديات الدول العربية، 2011، متاح على الموقع الالكتروني: (main.islammessage.com).
  - 14. السلماوي، مصطفى، الحرب الاقتصادية اندلعت من جديد والضحايا اسواق الدول الناشئة، 2013.
- 15. ضمد، جليل شيعان، الحرب الاقتصادية والنظام النقدي الدولي، الحوار المتمدن، العدد (3631)، فبراير 2012، متاح على الموقع الالكتروني: (www.ahewar.org).
- 16. طلب، جمال الدين، الحرب الاقتصادية العالمية قد تطال شظاياها منطقة العربية بشكل موجع، متاح على الموقع الالكتروني: (www.alrakoba.net ).
- 17. عادل، محسن، الاقتصاد العالمي 2020، الحرب الاقتصادية المسهار الاخير في نعش النظام النقدي العالمي، متاح على الموقع الالكتروني: (jef.kcorp.net).
- 18. العبود، عبد الامير رحيمة، الحرب الاقتصادية: مظاهرها وتطورها في ظل التحولات في النظام النقدي الدولي، متاح على الموقع الالكتروني: (www.aliraqi.Org).
- 19. فخري، ايهان، العلاقات الصينية الامريكية، باحثة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2020.
  - 20. فرنسا والصين تتزعمان حماة لإقصاء الدولار عن الاحتياط، (www.hawamer.com).
  - 21. الفقيه، علي، الحرب الاقتصادية واستمرار الاقتصادات الكبيرة في الازمات، صحيفة اخبا اليوم، ديسمبر 2011.
- 22. كور، مارتن، الحرب الاقتصادية تعمق الفجوة بين اقتصادات الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة سريعة النمو، 2012. 2012director @southcentre.org).
- 23. محمود، هشام، تقلبات اسعار الصرف تنذر بـ "حرب عملات " في العالم، الاقتصادية الالكترونية، مايو 2013، (www.aleqt.com/2013/05/18).
- 24. المعمار، محمد صبحى، آثار ازمات الاسواق المالية الدولية على الدول النامية، ابريل 2012، jamahir.alwehda.gov.
- 25. مين شين بيه، اعادة تقويم العملة الصينية، هل تنقذ الاقتصاد العالمي؟، يونيو 2010، متاح على الموقع الالكتروني: (www.shorouknews. Com).
- 26. مين شين، الحرب الاقتصادية بين الصين وأمريكا، اكتوبر 2010، متاح على الموقع الالكتروني: (www.shorouknews.com)



27. هل ستزيد الصين احتياطاتها من الذهب؟، الصين اليومية، 11 مايو، 2009، متاح على الموقع الالكتروني: (www.ecssr.com).

المراجع الأجنبية.

Badush, Uri, Vera Eidelman, Currency Wars Carnegie Endowment International Peace, 2011.

Miguel Otero-Iglesias, Currency Wars Between the US and China: Where Does the EU Stand? April 2011.

Murphy, Melissa, Wen Jin Yuan, Is China Ready to Challenge the Dollar, CSIS, October 2009. Wyplosz, Charles, Currency Wars, European, Parliament, Directorate General for International Policies, Economic and Monetary Affairs, Novamber 2010.